



جامعة زايد
ZAYED UNIVERSITY

Working Paper No. ZU-WP 2013-003

**الأجور في المهن المناسبة
للتوطين في القطاع الخاص
في دولة الإمارات العربية المتحدة**

د. معاوية محمد العوض

الأجور في المهن المناسبة للتوطين في القطاع الخاص في دولة الإمارات العربية المتحدة

د. معاوية محمد العوض

مدير معهد الدراسات الاجتماعية والاقتصادية

جامعة زايد، ص ب 19282، دبي +97144021582

Mouawiya.alawad@zu.ac.ae

نوفمبر 2013

موجز

قامت وزارة العمل بالتعاون مع وزارة شؤون الرئاسة بتحديد 155 مجموعة مهنية مناسبة للتوطين في الدولة، وذلك بالأخذ بعين الاعتبار للتوجهات المستقبلية للخطط الاقتصادية في الدولة، وبشكل خاص لرؤية 2021، وكذلك لمعدلات الأجور السائدة لهذه المهن وبحيث تناسب المستويات المعيشية المتوقعة للمواطنين. وقد تم تحديد المهن والمجموعات المهنية في القطاع الخاص من سجلات قاعدة بيانات وزارة العمل في الدولة ومن ثم مقابلتها بالدليل المهني المبني على التصنيف الدولي للمهن. ونتج عن ذلك 112 مجموعة مهنية تحوي مجتمعة حوالي 594 مهنة تفصيلية، ويبلغ عدد العاملين فيها حالياً يبلغ حوالي 336 ألف عامل، منهم ما يقرب من 71,000 من الإناث و265,000 من الذكور.

ومن الضروري ملاحظة أن المهن المستهدفة تلائم المنتسبين الجدد إلى سوق العمل (الخريجين من المؤسسات التعليمية) بشكل أكبر مما تلائم الأعداد الحالية من المتعطلين عن العمل نتيجة التوزيع الجغرافي لهذه المهن والتي تتركز في معظمها في إمارتي دبي وأبو ظبي، بينما تشكل قاعدة المتعطلين غالبية من

الإناث وممن يتمركزون في العين والإمارات الشمالية. وهناك عدة ملاحظات رئيسية أخرى يمكن إجمالها بشأن المجموعات المهنية المستهدفة والتي تم الحديث عنها أعلاه:

أ. إن أعداد الفرص الوظيفية في القطاع الخاص التي توفرها هذه المجموعات المهنية هي كبيرة بالمقارنة مع قوة العمل الوطنية والتي قدرت بنهاية عام 2010 بحوالي 261,000.

ب. إن متوسطات أجور معظم هذه المجموعات المهنية، والتي يشغل غالبيتها العظمى الوافدون، تزيد بشكل واضح عن المتوسط العام لأجور الوافدين في الدولة، ومع الأخذ بعين الاعتبار للفروقات الحالية بين أجور المواطنين والوافدين لمهن متشابهة، فمن المتوقع أن نسبة هامة من هذه الفرص الوظيفية ستلائم المواطنين.

ج. إن النسبة الكبرى من هذه الفرص الوظيفية يشغلها من يمكن تصنيفهم ضمن العمالة الماهرة، ممن يحملون الشهادات الثانوية فما فوق، وبالتالي فإن هذه الفرص الوظيفية ستكون ملائمة للمواطنين ولتوجهات التوطين في الدولة.

د. من المتوقع أن تكون النتائج الإيجابية لفرض حدود دنيا لأجور المواطنين، مجتمعة مع فرض نسب للتوطين، أقل تكلفة وأكثر إيجابية من فرض حدود عامة للأجور تتضمن جميع العاملين في هذه المهن، إضافة إلى أن الزيادات في الدخل والتي تنتج عن الحدود الدنيا العامة للأجور قد لا تتحول إلى زيادة في الطلب على السلع والخدمات وبالتالي إلى زيادة في النمو الاقتصادي إن اختار الوافدون المستفيدين منها زيادة تحويلاتهم المالية للخارج.